العوامل المؤثرة في النظم التعليمية

د. أحمد بن عبد الفتاح الضليمي

يتأثر النظام التعليمي في أي دولة من الدول بمجموعة من العوامل الناجمة عن الأوضاع الداخلية لهذه الدولة، وقد يكون بعضها قادماً من الخارج، وهذه العوامل قد تكون جغرافية أو اقتصادية أو عرقية أو فلسفية أو لغوية أو أخلاقية أو دينية بالإضافة إلى عوامل أخرى يفرضها الأخذ بالأساليب العلمية في معالجة قضايا التعليم.

وقد اتفق كافة دارسي التربية على أهمية العوامل المتقدمة وأثرها الكبير في نشأة وتطور النظم التعليمية وسيرها في اتجاه معين وكذلك أخذها بحلول معينة في مواجهة مشكلاتها التعليمية، وتتفاعل هذه العوامل فيما بينها في تأثيرها على النظم التعليمية، كما تؤثر النظم في تلك العوامل أيضاً، وفيما يلي بيان لأهم العوامل التي تؤثر في النظم التعليمية:

1- **العامل الجغرافي:** تؤثر العوامل الجغرافية تأثيراً كبيراً على مستوى الثقافة والحضارة والتعليم بصفة عامة، فعلى سبيل المثال فإن الدولة الزراعية تؤكد على مبادئ التعليم الزراعي في أنظمتها التعليمية، كما تعنى الدول الصناعية بدراسة التكنولوجيا والصناعة، كما يؤثر المناخ على النظام التعليمي من حيث طول الإجازة صيفاً وشتاءً.

2-  **العامل الاقتصادي:** ينبع النظام الاقتصادي في أي دولة من ظروفها الخاصة حيث يتحدد في ضوء النظام الاقتصادي طبيعة النظام التعليمي وأهدافه ففي الدول الاشتراكية سابقاً كانت الدولة هي المالك للنشاط الاقتصادي بأكمله ومن ثم أثر هذا الأمر على توجهات النظم التعليمية في تلك البلاد من حيث ملكية الدولة لكل شيء وضرورة حماية الأفراد لهذه الملكية، أما في البلاد الرأسمالية التي تسود فيها الملكية الفردية ويؤكد فيها على حقوق الأفراد بالدرجة الأولى فإن التعليم يسعى إلى التأكيد على هذا التوجه ويترجمه  بصورة عملية كالتنوع في المدارس من عامة إلى خاصة.

ويمكن القول بأن هناك علاقة تبادلية بين النظام الاقتصادي والنظام التعليمي فتنظيم التعليم ومحتواه وانتشاره وتطوره يتأثر بالعوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع كما يؤثر التعليم من حيث نوعه ودرجته على مستوى معيشة الفرد ورفاهية المجتمع، فالتطور التعليمي سمة من سمات المجتمعات المتقدمة مادياً ومتطلب رئيس من متطلباتها، بينما يعتبر التخلف التعليمي سمة من سمات المجتمعات المتخلفة اقتصادياً، كما تقوم الدول المتقدمة اقتصادياً بتخصيص نسبة من دخلها القومي للإنفاق على التعليم بما يحقق لأفرادها المزيد من التقدم والرفاهية.

3-  **العامل العرقي:**يؤثر العامل العرقي على الأنشطة التعليمية في كثير من الأحيان ولاسيما عند سيطرة عرق ما على مقاليد الأمور في بلد ما، ومن أمثلة ذلك: فرضت الدول الاستعمارية أنظمتها التعليمية على البلاد التي استعمرتها بحجة تفوقها العرقي بالإضافة إلى أسباب أخرى والتي تكون في كثير من الأحوال وراء فرض تلك الدول لنظمها التعليمية على الآخرين.

4-  **العامل الاجتماعي:** يتأثر النظام التعليمي بالنظرة السائدة للعلاقة بين الفرد والمجتمع.

ففي المجتمعات الرأسمالية يعتبر تحقيق حاجات ورغبات وميول الأفراد غاية في ذاتها انطلاقاً من اعترافها بحرية الفرد وحقه في التعبير عن اختلافاته عن الآخرين، وباعتبار أن إتاحة المجتمع الفرص لنمو أفراده سوف يؤدي إلى رفاهية المجتمع وبالتالي لا يملك المجتمع الرأسمالي الحق في الضغط على أفراده لتوجيههم إلى مسارات تعليمية تتعارض مع ميولهم.

أما في المجتمعات الاشتراكية فقيمة الفرد فيها تستمد من الوظيفة التي يؤديها للمجتمع ولا قيمة له إذا انفصل عنه، ومن ثم يصبح لأهداف المجتمع الأولية على أهداف الفرد وميوله وحاجاته، ونظام التعليم في المجتمع الاشتراكي يحرص على تربية المواطن المنتمي للمجتمع أكثر من تربية الفرد، ومن ثم يربى الأفراد منذ نعومة أظفارهم على تقديم أهداف المجتمع حتى ولو كان على حساب مصلحتهم.

**العامل الديني:**  للعامل الديني أثره الواضح على التعليم، فقد كان لظهور المسيحية ثم الإسلام أثره الكبير على انتشار التعليم، ففي أوربا المسيحية (قبل عصر الإصلاح الديني) كان المحور الأساس للتعليم بالنسبة لفئات المثقفين من رجال الدين والمحامين والأطباء والمعلمين هو الدين المسيحي وفقاً للمذهب الكاثوليكي، كما أدى ظهور المذهب البروتستانتي إلى توسيع أكثر في التعليم.

أما في الإسلام فقد كانت الحاجة للتعلم والحث عليه أكبر منها لدى المجتمع المسيحي، حيث طلب العلم فريضة على كل مسلم ، كما أن الإسلام حث المسلمين على الأخذ بأسباب العلم لتحقيق الإستخلاف في الأرض وعمارتها، لذلك نبغ العلماء المسلمون في العلوم الدينية والدنيوية على حد سواء.

5- **العامل السياسي:** تؤثر البيئة السياسية في المجتمع على نظام التعليم فيه ويمكن النظر إلى البيئة السياسية فيه من منظورين رئيسيين:

**المنظور الأول**: وضع السلطة السياسية في المجتمع والتي يمكن أن تكون في يد حاكم مطلق أو في يد أقلية أو في يد غالبية أفراد الشعب ممثلة في الحزب السياسي ولكل حالة من الحالات الثلاثة أثرها الواضح على النظام التعليمي.

**المنظور الثاني**: النظام السياسي، وهو إما أن يكون نظاماً ديموقراطياً يتميز بالتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة ومن أمثلته النظم السياسية الموجودة في الغرب، وإما أن يكون نظاماً جماعياً يقوم النظام السياسي فيه على فكرة الحزب الواحد أو الشخص الواحد وتمثل هذه السياسات المجتمعات الاشتراكية، ولكل من هذه النظم السياسية أثارها الكبيرة في النظم التعليمية في بلادها.

6- **العوامل المتصلة بالإنسانية:** ويقصد بها الدعوة إلى تحرير الإنسان من الخرافات في تفسير أحداث الحياة واللجوء إلى الأسلوب العلمي، وقد انتشر هذا المذهب في القرون الأخيرة وهو يؤكد أن الإنسان هو المستهدف في جميع الأشياء وهو مقياس كل شيء، وقد أدى انتشار هذا المذهب إلى فصل الدولة عن الكنيسة، كما اتضح أثر هذا العامل في فرنسا في القرن السابع عشر الميلادي حيث أصبحت الدولة منوطة بالتعليم ومسئولة عنه، كما ظهر أثره في بريطانيا في تغيرات المناهج ثم تطورت نظرة الدول لعامل الإنسانية فيما بعد، كما يتضح في هذه الأيام أثر هذا العامل في تطوير وتحديث النظم التعليمية في البلدان المختلفة.

7-  **العامل التاريخي:** فبالرغم من أن المصلحين التربويين يركزون اهتمامهم على دراسة نظم التعليم أو المشكلات التربوية المعاصرة إلا أن فهم هذه المشكلات والتوصل إلى حلول لها يتطلب تتبع جذورها التاريخية القريبة والبعيدة، فالإنجازات أو أوجه القصور في الماضي تمثل الوسيلة الوحيدة المتاحة لفهم الحاضر، والصلة الوثيقة بين مشكلات الحاضر وجذورها التاريخية تعد أساساً لفهم هذه المشكلات والتعامل معها.

**الاتجاهات العالمية المعاصرة في التعليم**

**(النظم التعليمية في الولايات المتحدة)**

**بنية النظام التعليمي:** والبنية هي المستويات التي يتكون منها التعليم في بلد من البلدان وهي تختلف في كل بلدان العالم من ابتدائي إلى متوسط وإعدادي وثانوي وعالي.

ينقسم التعليم في الولايات المتحدة إلى ثلاث المستويات:

**المستوى الأول:** المستوى الابتدائي، ويضم دور الحضانة ورياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ويلاحظ أن الالتحاق ببرامج ما قبل المدرسة تطوعي، ما عدا ثلاث ولايات وعلى الرغم من أن التعليم الأولي قد يمتد إلى ستة صفوف إلا أن هناك ولايات يمتد التعليم فيها إلى ثمان سنوات.

أهداف مرحلة التعليم الابتدائي: هي التنمية العامة للأطفال ما بين  سن  6-14 سنوات، ومساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات الأساسية المختلفة والميول الإيجابية نحو التعليم، كما تركز المدرسة الابتدائية الأمريكية على نمو الطفل كفرد.

**المنهج**: يتوفر فيه المواضيع التقليدية كالقراءة والكتابة والرياضيات والعلوم.

**المستوى الثاني:**ويطلق عليه في الولايات المتحدة المستوى الثانوي وينقسم إلى:

1-المدرسة الثانوية الدنيا (جنيور هاي سكول)، والنمط الشائع للمدرسة الدنيا هي ذات ثلاث سنوات والفترة العمرية من 13-15 سنة، وهي بهذا التنظيم تكون وحدة مستقلة ومنفصلة في مبناها وبرامجها وإدارتها، أما النمط الثاني فهو المدرسة ذات الست سنوات.

2-المدرسة الثانوية العليا (سنيور) وهي تمتد من سن 16-18 سنة، وهناك المدرسة ذات الأربع سنوات، ويلتحق جميع التلاميذ الأمريكيين بلا استثناء بالمدرسة الشاملة ذات الست أو الأربع.

3-المدارس الثانوية المهنية ويكون التركيز فيها على المهن.

4-مدارس ثانوية خاصة ويلتحق بها 10٪ من أبناء الأمريكيين ومعظمها مدارس دينية.

إلزامية التعليم ومجانيته في أمريكا: التعليم في المجتمع الأمريكي إلزامي ومجاني في جميع مراحل التعليم في جميع الولايات، التعليم الابتدائي يبدأ من سن الخامسة أو السادسة أو السابعة حسب الولايات، وينتهي بانتهاء المرحلة الثانوية، ومن ضمن الأهداف الرئيسة للتعليم العام: الحصول على فرصة التعليم لجميع البنين والبنات بما في ذلك جماعة الأقليات والمعاقين.

**المستوى الثالث:**التعليم ما بعد الثانوي (التعليم الجامعي): وهو تعليم واسع النطاق ومتنوع حيث يوجد آلاف الجامعات التي تمنح الدرجات العلمية والكليات ذات الأربع سنوات والسنتين، بالإضافة إلى مؤسسات تعليمية أخرى مملوكة للأفراد تدار كعمل تجاري، ويمكن للولاية أن تدير عدداً من معاهد التعليم العالي كما أن كثيراً من الولايات الكبيرة مثل: كاليفورنيا فيها نظم واسعة النطاق للتعليم العالي وهي متطورة بدرجة كبيرة.

**برامج تطوير التعليم**

 كثير من الطلاب الذين يتركون المدرسة الثانوية قبل التخرج يعودون ليأخذوا اختبار تطوير التعليم العام (GED) وهو اختبار شامل عن المهارات الأساسية والمعرفة التي تعلموها في المدرسة الابتدائية والثانوية، وهي تعامل معاملة الشهادة الثانوية.

**المناهج**

لا يوجد منهج قومي رسمي موحد للتعليم في الولايات المتحدة بسبب لا مركزية التعليم وتقع مسؤولية تحديد المناهج وتخطيطها وتطويرها على عاتق إدارات التعليم بالولايات مع إتاحة الفرصة للمحليات والمدارس بقدر معين من المشاركة وحرية الحركة الأمر الذي يختلف باختلاق الولايات.

 ويشارك في تخطيط المناهج وتطويرها في المجتمع الأمريكي:

1-   المتخصصون في المادة.

2-   مديرو المدارس ومعلموها.

3-   أساتذة الجامعات من المتخصصين في التربية.

4-   بعض المجموعات ذات الاهتمام العام.

5-   مجموعات ذات اهتمامات تجارية وبخاصة منتجو الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى.

6-   المؤسسات القومية للمعلمين.

7-   الوكالات القومية للاختبارات.

**النظم التعليمية في البلاد العربية**

**إدارة التعليم**

تقوم إدارة التعليم في البلدان العربية على أسس مركزية تماشياً مع التنظيم الإداري العام لهذه الدول، وتتولى المسؤولية الكبرى في الإشراف على التعليم وزارة يطلق عليها في الدول العربية مسميات مختلفة مثل: وزارة التربية والتعليم أو المعارف أو التربية الوطنية، وتتولى هذه الوزارة الإشراف الكامل على التعليم العام والخاص والعالي والفني في بعض الدول، بينما تقوم جهات أخرى في بعض الدول العربية في المساهمة في الإشراف على أنواع معينه من التعليم ومن أمثلة ذلك:

1)  إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية في السعودية ومصر وسوريا والأردن على دور الحضانة ورياض الأطفال.

2)  إشراف وزارة الزراعة في سوريا على التعليم الزراعي.

3)  إشراف وزارة الدفاع والصناعة في مصر على التدريب المهني، كما يشرف عليه في تونس الوزارة المسماة كتابة الدول والشؤون الشباب الرياضي والشؤون الاجتماعية.

4)  إشراف وزارة الثقافة في مصر على معاهد الفنون المسرحية والموسيقية والبالية.

5)  إشراف مجلس الشؤون الإسلامية في الأردن ووزارة الأوقاف في سوريا والأزهر في مصر على معاهد التعليم الديني.

       وتتجه الإدارة التعليمية في الدول العربية إلي الأخذ بمبدئين أساسيين في إدارة التعليم :

1.  التخطيط التعليمي.

حيث اتجه كثير من الدول العربية إلى إعادة تنظيم إدارتها التعليمية على أسس حديثة تتماشى مع التوسع الكمي والنوعي في التعليم، واستخدمت تبعاً لذلك إدارات للتخطيط التربوي والتعليمي، وأصبح لدى كثير من الدول العربية خطط تعليمية خاصة.

2.  اخذ معظم الدول العربية بالنظام المركزي في إدارة التعليم وتصريف شؤونه المختلفة، إلا أن هذه النزعة تقل في بعض الدول العربية نتيجة التوسع في التعليم وزيادة الأعباء التعليمية على وزارات وإدارات التعليم ولاسيما ما يتعلق بالمرحلة الابتدائية.

**تمويل التعليم**

تقوم الحكومات في الدول العربية بالعبء الأكبر في تمويل التعليم باختلاف مراحله، وإن كان هذا لا ينطبق على جميع الدول العربية، فهي تختلف في الإنفاق من حيث مداه أو نسبته، ومن حيث المراحل التي ينفق عليها.

ونظراً للتوسع في التعليم وزيادة النفقات التي يتطلبها، أصبح كثير من النظم التعليمية في البلاد العربية غير قادر على الوفاء بمتطلبات التعليم وحاجاته مما أدى بها عن البحث عن مصادر أخرى تسهم في تحمل أعباء مصادر التعليم، بالإضافة لتشجيع التعليم الأهلي والخاص في المدارس والجامعات المختلفة، وعبر كافة المستويات والتخصصات.

ويمكن في مجال تمويل التعليم القول بأن الحكومات العربية تنفق مابين 10% إلى 15% من ميزانياتها أو ما يتراوح مابين 5% إلى 6% من دخلها القومي.

كما أن البلاد العربية تتفاوت في ترشيد ما تنفقه على التعليم وفي حسن استخدامها لها.

**السمات العامة للتعليم في البلاد العربية (مشكلات التعليم):**

أولاً: عدم وجود فلسفة تعليمية واضحة مشتركة، فالبلاد العربية تفتقر إلى فلسفة تعليمية واضحة مشتركة ترشد العمل في ميدان التعليم وتوجهه، وتقوم على أساس اعتبار أن التعليم مسؤولية قومية كبرى، ترتبط استراتيجيته بـ ١)  استراتيجية الدفاع والأمن القومي ٢) وأنه عملية استثمارية في الموارد البشرية ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة الإنتاج وزيادة في الدخل القومي ٣) وأنه ضروري لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية.

ثانياً: عدم وجود اشراك حقيقي وفعال للقطاع الخاص لتنمية التعليم، والاعتماد بشكل كبير على الدعم الحكومي، وشبه انعدام لمفهوم الاستثمار بالمعرفة.

ثالثاً: مشكلة العدالة في الفرص التعليمية ، وعدم توفير جودة تعليم متساوية لكل فرد بغض النظر عن موقعه الجغرافي او مكانته الاجتماعية.